في اللقاء التشاوري للقيادات المحلية ومنظمات المجتمع المدني حول الإيدز بمأرب

محافظ مأرب: القيادات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لهم دور كبير وأساسي في عملية نشر الوعي الصحي والسكاني في أوساط المجتمع المحلي

أمين عام المجلس الوطني للسكان: رفع مستوى وعي الناس بمرض الإيدز يشكل الوسيلة الأولى للوقاية منة

مأرب / أمين عبد الله إبراهيم :

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان " وحدة مشروع مكافحة الإيدز " بالتعاون والتنسيق مع مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة مأرب اللقاء التشاوري التوعوي للقيادات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بمأرب حول مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الإيدز ، والذي أنعقد على مدى يومين في مستشفى الرئيس بمأرب وذلك بمشاركة نحو (200) مشارك ومشاركة من مختلف المديريات بالمحافظة .

وفي بداية اللقاء أكد العميد / ناجي علي الزايدي محافظ محافظة مأرب رئيس المجلس المحلي بالمحافظة على أهمية عقد هذا اللقاء في المحافظة كونه الأول من نوعه ويجمع أكبر عدد من القيادات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع والمتمثلة في قيادات وأعضاء المجالس المحلية وقادة الرأي والمختصين والمعنيين ومنظمات المجتمع المدني الذين لهم دور هام وكبير وأساسي في عملية نشر الوعي الصحي والسكاني على مستوى المحافظات والمديريات المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز وطرق انتقاله وكيفية تجنبه والوقاية منه وما يسببه من آثار سلبية ونفسية على المستوى الفردي والاجتماعي والاقتصادي .

وقال إنه بالإمكان الحد من انتشار مرض الإيدز إذا ما تمسك الجميع بتعاليم دينهم الإسلامي الحنيف وبالأخلاق الفاضلة والابتعاد عن كل المسالك والطرق المؤدية للإصابة بهذا المرض الخطير بالإضافة إلى ضرورة معرفة الوسائل والطرق التي يمكن أن ينتقل من خلالها الفيروس وكيفية الوقاية منه ومكافحته كإجراء احترازي يجب التقيد به للحيلولة دون سرعة إنتشاره وبالتالي محاصرته في زاوية ضيقة جداً .

موضحاً بأنه من الخطأ أو ليس بالضرورة أن نطلق على أي إنسان أصيب بهذا المرض أن ينتقل من شخص إلى شخص آخر بطرق أخرى عديدة،داعياً إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للوافدين إلى بلادنا من خلال إجراء الفحوصات الطبية لهم للتأكد من خلوهم من مرض الإيدز أو أي أمراض معدية أخرى ،بالإضافة إلى ضرورة التركيز على برامج التوعية انطلاقا من الشعور بالمسؤولية لدى الجميع من أجل مواجهة خطر انتشار الإيدز .

الإيدز على رأس اهتمامات الدول

من جانبه أوضح الدكتور / أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان بأن مرض الإيدز والسل والملاريا تعتبر من أخطر الأمراض التي تفتك بالإنسان ، الأمر الذي جعلها تتصدر قائمة الأمراض التي حددت في قمة الألفية الثالثة للتنمية ، إلا أن مرض الإيدز يأتي على رأس اهتمامات الدول التي أصبحت تجند له كل الطاقات والإمكانيات لمكافحته، نظراً لخطورته الكبيرة على الفرد والأسرة والمجتمع وارتباطه أساساً بالتنمية والتطور.

وشدد على أهمية وضرورة رفع مستوى وعي الناس بمرض الإيدز باعتبار أن ذلك يشكل الوسيلة الأولى وخط الدفاع الأول للوقاية من فيروس الإيدز لأنه إذا عرف الناس أن 90 ٪ ممن أصابوا بفيروس الإيدز تحدث نتيجة للاتصال الجنسي بين فردين احدهما مصاب والآخر غير مصاب وأن هناك ثلاث سوائل يجب أن ينتبه إليها ويهتم بها الإنسان وهي حرمة اختلاط الدم وحرمة السائل المهبلي والسائل المنوي والتي إذا التقت هذه السوائل في غير شرع الله قد يصاب أي شخص بالإيدز وأنه إذا تعرف الناس على طرق وسائل انتقال الإيدز وكيفية الوقاية منه ومكافحته فإنهم سيكونون في مأمن من هذا المرض الخطير وهذا هو الدور المهم الذي يمكن به قيادات الرأي في المجتمع والذين أقيمت من أجلهم هذه الفعالية العلمية الهامة والكبيرة والنوعية.

وقال : لقد جئنا إلى محافظة مأرب ولدينا معلومات بأنه لا يوجد فيها سوى حالتين أو ثلاث حالات مصابة بالإيدز فقط ، وإذا افترضنا مثلاً أن هناك أكثر من تلك الحالات المصابة في مأرب فإن هذه ليست القضية ولكن القضية هي في كيفية التعامل مع مريض الإيدز الذي يجب اعتباره على أنه مريض مثل أي مريض آخر أصيب بمرض قدره الله عليه ويكفينا أن نعرف أن مرض الفيروس الكبدي (B- C) ينتقل بنفس الطريقة التي ينتقل بها الإيدز ومع ذلك فإننا لا نجرم مريض الكبد ولا نريد أن نجعله مجرماً أو نقول إننا نريد عزله ونتجاهل أن الإيدز ومرض الكبد كلاهما تنتقل عدواهما بنفس الطريقة لذلك فلماذا لا نعامل المصاب بالإيدز معاملة حسنة وإنسانية حتى لا نحوله إلى شخص منتقم وحاقد على المجتمع فيعمد إلى نشر فيروس الإيدز في صفوف المجتمع .

برنامج التوعية لكل فئات المجتمع

من جهته أوضح الدكتور عبد الله عبد الكريم العرشي المدير التنفيذي لوحدة مشروع مكافحة الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أن برامج التوعية بمخاطر مرض الإيدز والتي تنفذها وحدة مكافحة الإيدز لا يقتصر على محافظة بعينها ولا على شريحة أو فئة دون أخري بل يتم استهداف كل فئات وشرائح المجتمع اليمني بمختلف محافظات الجمهورية بهدف رفع الوعي حول هذا المرض وخطورته وذلك لسرعة انتشاره ولجهل البعض بطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه وأساليب التعامل مع المصابين ، حيث نفذت العديد من الأنشطة في هذا الجانب من قبل وحدة المشروع في كل من : أمانة العاصمة وتعز وذمار وإب وأبين ولحج وعدن وعمران وحضرموت.

وأشار إلى نقل تلك المعارف وغيرها إلى مختلف شرائح المجتمع سوف تحد من انتشار المرض الذي لا يميز بين شخص وأخر.

ودعا إلى عدم ممارسة التمييز والوصمة ضد مريض الإيدز وخاصة من قبل مقدمي الخدمات في المرافق الصحية .

نشر الوعي

هذا وقد استعرض الأخوان الدكتور عبد ربه مفتاح مدير عام الصحة العامة والسكان بمحافظة مأرب والدكتور / هيثم عبد الملك الرضي مدير عام مستشفى الرئيس بمأرب خلال اللقاء مخاطر مرض الإيدز ومراحل ظهور وتطور انتشار المرض على المستويين الدولي والمحلي وكيفية مواجهته والإجراءات التي يتم اتخاذها للتصدي لهذا المرض الفتاك والتي يأتي من ضمنها الإجراءات المتعلقة بنشر الوعي لدى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية أهم التوصيات.

وقد ناقش المشاركون في اللقاء التشاوري على مدى يومين عدداً من أوراق العمل حول متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز أو بائيات الإيدز) وبعد نقاش مستفيض من قبل المشاركين خرج اللقاء بالعديد من التوصيات التي من أهمها ضرورة تشكيل لجنة تنسيق للأنشطة السكانية على مستوى المحافظة ، مجانية الفحص لكل الأشخاص وخاصة الأجانب الوافدين إلى اليمن، اعتماد مركز للفحوصات الخاصة بالإيدز بمحافظة مأرب وخاصة في مستشفى الرئيس ، إقامة دورات تنشيطية توعوية للعاملين الصحيين بشكل عام كونهم معرضين أكثر من غيرهم للإصابة بمرض الإيدز ، تفعيل دور التربية والتعليم في عملية نشر الوعي والتثقيف حول مرض الإيدز على مستوى المدارس والمراكز الصيفية والتجمعات السكانية.

حضر اللقاء التشاوري الإخوة الشيخ أحمد بن جلال عضو مجلس النواب والعميد محمد منصور الغدراء مدير أمن المحافظة والأستاذ مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان وحسين أبو طالب مدير عام مكتب الأمين العام للمجلس الوطني وعدد من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية ومدراء عموم المكاتب التنفيذية المعنية بالمحافظة .

المجلس الوطني للسكان
إشراف / الأمانة العامة

القضايا البيئية بحاجة إلى معالجة سريعة

بدر الغشم

لا شك أن السياسة السكانية تهدف إلى اتخاذ جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة ، بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للسكان ، وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من تفعيل دور التوعية في حماية البيئة ودرء مخاطر تدهور وتلوث مواردها على السكان ، وتنمية الوعي البيئي لدى الجمهور وصناع القرار .. فمعالجة القضايا البيئية المتمثلة في تلوث المياه والبحار وكذلك تلوث الهواء داخل المدن والنفايات الكيماوية والصناعية التي تؤثر على البيئة والسكان ، والمبيدات بأنواعها واستخداماتها ومخاطرها على الإنسان والبيئة .. تبدو ومطلباً أساسياً لكل مواطن يعيش في هذه المعمورة ليصبح قادراً على العيش بأمان وعلى وعي تام بكيفية حماية البيئة من التلوث والإخلال بمعوقات التوازن الطبيعي فيها الناجمة عن التلوث البيئي الذي تسببه الفضلات والنفايات وعوادم المواد السامة ومواد التنظيف والمبيدات ومخلفاتها وأمواس الحلاقة وغيرها .

فلو تساءل المرء ولو لمجرد التساؤل عن الوضع البيئي في بلادنا وأين تذهب مخلفات المواد الكيماوية وبقايا الزيوت المستخدمة في رصف الطرقات ومخلفات المصانع والمواد البلاستيكية والمبيدات وغيرها.. وكيف يتم التخلص، وأين ! وبأي الطرق يتم معالجة هذه المخلفات .. !! وهل هذه الطرق كفيلة تضمن سلامة البيئة وحياة السكان أم لا.. ؟ لو تساءل المرء عن ذلك فإنه لن يجد جواباً يطمئنه بأن الإجراءات والتدابير المتخذة كفيلة بمعالجة الأضرار الناجمة عن هذه المخلفات التي تؤثر على البيئة وعلى حياة الإنسان .

كل ذلك وغيره يدعونا ويدفعنا إلى ضرورة معرفة السياسات والإجراءات المعتمدة في بلادنا لمواجهة مثل هذه القضايا التي تؤثر على حياة المجتمع ، ودور وسائل الإعلام المختلفة في التعريف بها لرفع مستوى الوعي البيئي والسكاني بمثل تلك القضايا .

وكما يعرف ويسمع الجميع بأن بلدان العالم تتخذ العديد من التدابير الوقائية للمحافظة على البيئة وعلى سلامة وصحة وحياة السكان من خلال توفير " محرقه " للتخلص من مخلفات المواد الكيماوية والنفايات التي تضر بالبيئة والسكان بدلاً من دفنها تحت سطح الأرض .. فمع الانفجار السكاني الهائل الذي تعاني منه المعمورة لم نعد نسمع أن بلداً تقبل أن تدفن في أراضيها نفايات بلد آخر.

ورغم إدراكنا بأن الحاجة لوجود محرقة في بلادنا للنفايات والعوادم والمخلفات الضارة والسامة لضمان وضع بيئي وصحي مناسب قد يكلف اليمن مبالغ طائلة وبالعملات الأجنبية ، إلا أنه من الضرورة بمكان أن تبحث الدولة عن طرق ووسائل وآليات لتوفير مثل هذه المحرقة وبأسرع وقت ممكن تفادياً لما يمكن أن يحدث مستقبلاً من تدهور للوضع البيئي يؤثر بشكل أو بآخر على حياة الفرد والمجتمع والتنمية المستدامة في حال بقاء الوضع كما هو عليه الآن .

فلا بد من اضطلاع الدولة وكافة الجهات المسؤولة وفئات المجتمع بالدور المناط به لبلوغ الهدف المنشود وهو حماية البيئة والمحافظة عليها لكي ينعم الجميع ببيئة خالية من المخاطر لضمان الصحة والسلامة للأجيال الحاضرة في الحاضر والمستقبل وإذا كان من تلوث البيئية والهواء والمال بهذه المخلفات الكيماوية وعوادم السيارات والزيوت وبقايا المواد المشعة وغيرها يؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على حياة وصحة سكان المجتمع ويهدد حاضرهم ومستقبلهم ويقود نحو كارثة بيئة كبيرة لا تحمد عقباها لا سمح الله وفقاً لتحذيرات الخبراء والمختصين في مجال الزراعة والبيئة والتلوث البيئي ، فإنه لا بد من أن تمتلك اليمن محرقة خاصة للنفايات والتي أضحى وجودها يمثل مطلباً وطنياً وشعبياً وجماهيريا لحماية البيئة والسكان من وضع بيئي كارثي يهدد مستقبل الأجيال .. فهل تفعلها الحكومة ؟

المديرة التنفيذية لمشروع التربية السكانية بوزارة التربية والتعليم لـ(14 أكتوبر):

نركز حالياً على إدماج القضايا السكانية في المناهج الدراسية وتدريب المعلمين على كيفية تدريسها

صنعاء / بشير الحزمي:

قالت الدكتورة / ولاية عبده قايد المديرة التنفيذية لمشروع التربية السكانية بوزارة التربية والتعليم إن المشروع سيركز خلال الفترة الراهنة والقادمة على المناهج الدراسية وكيفية نقل القضايا السكانية في هذه المناهج ، وتدريب المعلمين على كيفية تناول هذه القضايا وتدريسها للطلاب في المدارس .

و في تصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر قالت " إن المشروع سيسعى خلال الفترة القليلة القادمة إلى إخراج عدد من النسخ لدليل المعلم الخاص بالتربية السكانية وتوزيعها على بعض المعلمين ، وكذلك وحدة تدريبية وتسليمها لإدارة تدريب المعلمين وتشتمل أيضاً تدريب المعلمين في القضايا السكانية».

وأشارت إلى أن المشروع وخلال الأشهر الماضية من العام الجاري 2008 م قد قام بتنفيذ العديد من الأنشطة في المحافظات المستهدفة ، حيث قام بالنزول الميداني إلى محافظة إب وعقد في مديريتي السبرة وريف إب دورتين تدريبيتين حول قضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية وموقف الشرع من تنظيم الأسرة ، وأنه وعقب الدورتين التدريبيتين تم إجراء التطبيق الميداني للمشاركين في المدارس التي يعملون فيها ومن ثم تقييم هذا التطبيق وقياس الأثر المحقق لدى الطلاب .

واستعرض الخطوات التي قطعها المشروع خلال الفترة الماضية في مواصلة إعداد دليل المعلم للتربية السكانية والذي يحتوي على أربعة مجالات هي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، قضايا النوع الاجتماعي والسكان والبيئة و السكان والتنمية ، كما يحتوي على دروس نموذجية للمعلمين وهي مقتبسة من المنهج المدرسي عن المفاهيم السكانية وتعريف المعلم بكيفية التطرق للمفاهيم السكانية في الدروس الموجودة في المنهج المدرسي وذلك بهدف تغيير اتجاه وفرض سلوك لمواجهة القضايا السكانية الموجودة بطريقة إيجابية .

وقالت " لدى المشروع الآن فريق لإعداد وحدة تدريبية لتدريب المعلم على كيفية الاستفادة من دليل المعلم للتربية السكانية الذي ما زال في طور الإخراج وكيفية التعامل مع الطلاب في الفصول الدراسية لتناول القضايا السكانية».

وأوضحت بما قام به المشروع من إعداد مجلة حائطية تحت مسمى " التربية السكانية " تتناول مختلف القضايا السكانية وفي طليعتها قضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للمرأة وموقف الإسلام ومن تنظيم الأسرة ، والتوعية بمخاطر الإيدز ، كما قام المشروع بإعداد خمسة ملصقات تتناول قضايا النوع الاجتماعي والأدوار المتعددة للمرأة وقضايا السكان والبيئة والتلوث وقضايا التنمية وكيف تؤثر زيادة عدد السكان التي لا تتناسب مع الموارد على حياة الناس في المجتمع بالإضافة إلى القضية الصحية الهامة وهي قضية الإيدز .وأنه تم طباعة آلاف النسخ من المجلة الحائطية والملصقات الخمسة وتوزيعها على العديد من المدارس في المحافظات المستهدفة وغيرها من المدارس الأخرى عبر وسائل عدة . وأن قضية تعليم الفتاة تعتبر جزءاً أساسياً ضمن أنشطة المشروع و ضمن برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ،ويعتبر المشروع أن حرمان الفتاة من التعليم هو أحد أشكال العنف الذي يمارس ضدها وبالتالي فأن هذه القضية تندرج أيضاً ضمن برنامج النوع الاجتماعي والذي يركز على مسألة العنف ضد المرأة

والأطفال .مشيرة إلى أن المشروع وأثناء نزوله الميداني إلى المدارس في المديريات والمحافظات المستهدفة لغرض التوعية فيها بمختلف القضايا السكانية ركز على قضايا عديدة منها الزواج المبكر وآثاره الصحية والنفسية والاجتماعية على المجتمع ككل ، وأن المشروع دائماً يعتبر قضايا الزواج المبكر وتعليم الفتاة جزءاً أساسياً من نشاطه وبرامجه التدريبية ، وأنه دائماً يقوم بربط هذين الجانبين بالتأصيل الشرعي ويتناولهما من منظور إسلامي من أجل خلق قناعة لدى المستهدفين من أنشطتنا ونحقق من خلالها الأثر المطلوب .

وأكدت أن الفتاة إذا ألحقت بالمدرسة وتلقت تعليمها ستكون أماً صالحة وستكون على علم بكيفية تربية أطفالها في المستقبل ، ويمكن أيضاً أن تكون عندها كفاءة لكسب العيش في حال مواجهتها أي ظرف من الظروف ، ويمكنها أن تحقق لنفسها الاستقلال الاقتصادي الذي سيعطيها مكانتها في المجتمع .

تحمل مظلاتها عبارات إرشادية وتوعوية في مجال الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة

مشروع التسويق الاجتماعي يقدم مجموعة كراسي انتظار لجمعية رعاية الأسرة

صنعاء /14 أكتوبر:

في إطار الاهتمام والتعاون المشترك بين مشروع التسويق الاجتماعي لخدمات الصحة الإنجابية وجمعية رعاية الأسرة اليمنية الهادف تعزيز نشر الوعي بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بين مختلف فئات المجتمع بما يساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة ، قام مشروع التسويق الاجتماعي لخدمات الصحة الإنجابية مؤخراً بتجهيز وتركيب عدد من كراسي الانتظار ومظلات تحمل عبارات إرشادية وتوعوية في مجال الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة وتقديمها كدعم عيني لجمعية رعاية الأسرة اليمنية تعبيراً عن عمق التعاون المشترك القائم بين المشروع والجمعية وبما من شأنه أن يساهم في خلق وعي لدي أفراد المجتمع بأهمية تنظيم الأسرة وتعريف المستهدفين من الذكور والإناث ممن هم في سن الإنجاب بالوسائل الحديثة والمتاحة لتنظيم الأسرة.

وقد أعربت قيادة الجمعية عن شكرها وتقديرها لكل ما يقدمه مشروع التسويق الاجتماعي للجمعية من أشكال دعم مختلفة ، ولما يقوم به أيضا من دور ومساهمة في نشر توسيع قاعدة توفير وسائل تنظيم الأسرة والذي انعكست نتائجه على زيادة معدلات الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة في اليمن .